الموضوع الثاني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

الأسئلة:

-وضح مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

-ماهي مراحل تطور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؟

-ماهي حدود تطور السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأروروبي؟

الخريطة رقم01: توضح دول الاتحاد الأوروبي

المساحة الجغرافية: 4233مليون كيلومترً²

عدد السكان449.2 مليون(2024)

الناتج المحلي 16970أورو(2023)

نصيب الفرد من الدخل القومي

200 39 SPA(2023) في منطقة الأورو

المصدر (https://european-union.europa.eu/easy-read_fr :l'Union européenneFacile à lire – L'Union européenne)

أولا الاتحاد الأوروبي كفاعل مؤثر في السياسة الدولية

الاتحاد الأوروبي هو أكبر كتلة تجارية في العالم. وهو أكبر مصدر للسلع المصنعة والخدمات في العالم، وأكبر سوق استيراد لأكثر من 100 دولة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة أكبر ثلاثة لاعبين عالميين في التجارة الدولية

من الجانب الاقتصادي، حقق الاتحاد الأوروبي مكانة قوية من خلال العمل معًا بصوت واحد على الساحة العالمية، بدلاً من اتباع استراتيجيات تجارية منفصلة، حيث يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة متميزة عندما يتعلق الأمر بالتجارة العالمية. وانفتاح نظامنا التجاري يعني أن الاتحاد الأوروبي هو اللاعب الأكبر على الساحة التجارية العالمية ويظل شريكًا موثوقًا به للتعامل التجاري معه.[1]

يمتلك الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية، لكن هذه السياسة ترتبط بسياسة حكومات الدول الأعضاء وشعوبهم، وأطراف غير دولتية أخرى، بناءً على نظريات العمل المؤسسي، يشكل الاتحاد الأوروبي قوة سوقية قوية في حد ذاته وقوة أمنية ضعيفة .في حين أنه غير مجهز مؤسسيًا لتعبئة قوته السوقية عمدًا لتحقيق أهداف سياسية عليا، فإن علاقاته الخارجية المجتمعية قد تتحدى عن غير قصد مصالح أمنية مهمة لقوى عظمى أخرى.

ثانيا: السياق التاريخي لتطور السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة

إن أحد أسباب إنشاء الاتحاد الأوروبي هو تمكين أوروبا من لعب دورها الكامل في الشؤون العالمية. ومن الأهمية بمكان أن تكون الجماعة قادرة على التحدث بصوت واحد والعمل ككيان واحد في العلاقات الاقتصادية مع بقية العالم. ومع ذلك، لم يكن لدى الجماعة الأوروبية المبكرة سياسة خارجية متماسكة بالمعنى الدقيق للكلمة. ومع ذلك، فإن معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) تحتوي على أحكام مهمة في مجال العلاقات الخارجية والتي تطورت وأصبحت أكثر أهمية مع مرور السنين.

---

[1]The European Union Key European Union achievements and tangible benefits.(https://european-union.europa.eu/priorities-and-actions/eu-priorities/achievements_en).

بموجب معاهدة روما التأسيسية (1957)، كان للجماعة الاقتصادية الأوروبية شخصية قانونية، أي القدرة على التصرف دولياً من تلقاء نفسها بشكل مستقل عن الدول الأعضاء فيها. وقد أعطتها المعاهدة صلاحيات صريحة للتصرف خارجياً في مجال السياسة التجارية المشتركة، التي تتعامل مع التجارة الخارجية، ولغرض الارتباط بدولة ثالثة، أو اتحاد دول، أو منظمة دولية. وكانت صلاحية التصرف خارجياً في هذه المجالات تعني أن الجماعة كانت قادرة على إبرام اتفاقيات تجارية لتعزيز تحرير التجارة، وإنشاء روابط مع هيئات خارجية، سواء كانت دولاً ثالثة أو منظمات أخرى.

وفي عام 1971، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكماً يُعرف باسم AETR، ينص على أن الجماعة تتمتع أيضاً بالسلطة الضمنية لإبرام اتفاقيات مع دول ثالثة "بشأن كامل مجال الأهداف المحددة في الجزء الأول من المعاهدة".3 وهذا يعني أنه في المجالات التي تتمتع الجماعة فيها بالاختصاص للعمل داخليا فإنها ستكون في بعض الظروف قادرة أيضاً على العمل خارجياً.

في عام 1986 لم ينشئ القانون الأوروبي الموحد أي أسس قانونية جديدة تتعلق على وجه التحديد بالعمل الخارجي. ومع ذلك، تضمنت بعض الأسس القانونية الجديدة ذات التركيز الداخلي في المقام الأول تفويضًا صريحًا للمجتمع لإبرام اتفاقيات لغرض تنظيم التعاون الدولي في المجالات ذات الصلة، وخاصة البحث والتطوير التكنولوجي، والبيئة.

في عام 1992، أنشأت معاهدة ماستريخت الاتحاد الأوروبي، الذي يتألف من ثلاثة ركائز: الجماعات الأوروبية،4 التي استمرت في التمتع بالشخصية القانونية؛ والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛ والعدل والشؤون الداخلية. وفرت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أساسًا لأول مرة للتعاون بين الحكومات والعمل المشترك بين الدول الأعضاء بشأن مجموعة من قضايا السياسة الخارجية والأمنية. بالإضافة إلى ذلك نصت معاهدة ماستريخت صراحة على العمل الخارجي من قبل الجماعة الأوروبية فيما يتعلق بالسياسة النقدية والتعاون الإنمائي والعقوبات الاقتصادية، في حين تم تطوير السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة لاحقًا من خلال معاهدتي أمستردام (1997) ونيس (2000).[2]

في عام 2007، أدت معاهدة لشبونة إلى انهيار هيكل الركائز في إطار مبسط، فاستبدلت الجماعة الأوروبية بالاتحاد الأوروبي، ومنحت الاتحاد الأوروبي شخصية قانونية صريحة. وتستند قدرة الاتحاد الأوروبي على

[2] [2] HM Gouvernement, Review of the Balance of Competences between the United Kingdom and the European Union.

التصرف خارجياً إلى الاختصاص الممنوح له من قبل الدول الأعضاء من خلال المعاهدات. ويعتمد مدى ونطاق وطبيعة اختصاص الاتحاد الأوروبي في التصرف خارجياً على طبيعة الإجراء المعين.[3]

ثالثا : تطور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال المعاهدات

تأسست السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي في عام 1993 بهدف الحفاظ على السلام، وتعزيز الأمن الدولي، وتشجيع التعاون الدولي وتنمية وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية.

وقد أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي "نظام الركائز الثلاث"، مع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة باعتبارها الركيزة الثانية. وأنشأت معاهدة أمستردام لعام 1997 عملية صنع قرار أكثر كفاءة، بما في ذلك الامتناع البناء والتصويت بالأغلبية المؤهلة. وفي ديسمبر 1999، أنشأ المجلس الأوروبي دور الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

وأدخلت معاهدة نيس لعام 2003 تغييرات أخرى لتبسيط عملية صنع القرار وأوكلت إلى اللجنة السياسية والأمنية، التي أنشئت بموجب قرار من المجلس في جانفي2001، ممارسة السيطرة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لعمليات إدارة الأزمات.

وقد منحت معاهدة لشبونة، التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من ديسمبر 2009، الاتحاد شخصية قانونية وهيكلاً مؤسسياً لخدمته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فقد ألغت هيكل الركائز الذي أدخله الاتحاد الأوروبي في عام 1993.

وقد أنشأت المعاهدة مجموعة من الجهات الفاعلة الجديدة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بما في ذلك الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الذي يشغل أيضًا منصب نائب رئيس المفوضية الأوروبية، والرئيس الدائم الجديد للمجلس الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فقد أنشأت المعاهدة

دائرة العمل الخارجي الأوروبية (EEAS) وقامت بترقية سياسة الأمن والدفاع المشتركة(CSDP) ، والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

[3]Ibid.19.

وقد تم تحديد الأساس القانوني للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في معاهدة الاتحاد الأوروبي وتم تنقيحه في معاهدة لشبونة. وتنص المواد 21–46، العنوان الخامس، من معاهدة الاتحاد الأوروبي على "الأحكام العامة بشأن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد".

"العمل الخارجي والأحكام المحددة بشأن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة تغطي المواد 205–222 الجزء 5، من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) العمل الخارجي للاتحاد. كما تنطبق المادتان 346 و347، الجزء 7، وبالنظر إلى المستقبل، اقترح التقرير النهائي لمؤتمر الاتحاد الأوروبي حول مستقبل أوروبا، الذي قدم إلى رؤساء البرلمان والمجلس والمفوضية في 9 مايو 2022، "أن يعمل الاتحاد الأوروبي على تحسين قدرته على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، ولا سيما في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والتحدث بصوت واحد والعمل كلاعب عالمي حقيقي، وإبراز دور إيجابي في العالم وإحداث فرق في الاستجابة لأي أزمة".[4]

رابعا: محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

حسب الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي فمنذ عام 1957، حقق الاتحاد الأوروبي أشياء عظيمة لمواطنيه وللعالم:

- قارة تنعم بالسلام.
- حرية مواطنيها في العيش أو الدراسة أو العمل في أي مكان في الاتحاد الأوروبي.
- أكبر سوق موحدة في العالم.
- مساعدات ومساعدات تنموية لملايين البشر في جميع أنحاء العالم

وعلى المستوى الدولي يوجه الاتحاد الأوروبي سياسته الخارجية نحو مجموعة من القضايا:

1–السلام والاستقرار :لقد نجح الاتحاد الأوروبي على مدار أكثر من نصف قرن في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. كما يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً في الدبلوماسية ويعمل على تعزيز هذه الفوائد ذاتها ـ فضلاً عن الديمقراطية والحريات الأساسية وسيادة القانون ـ في مختلف أنحاء العالم. وفي عام 2012، حصل الاتحاد الأوروبي على جائزة نوبل للسلام لإنجازاته في هذا المجال. وتهدف السياسة الخارجية

[4] Michal Malovec, FOREIGN POLICY: AIMS, INSTRUMENTS AND ACHIEVEMENTS.04/2024(https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_5.1.1.pdf).

والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى حل النزاعات وتعزيز التفاهم الدولي، على أساس الدبلوماسية واحترام القواعد الدولية.

2–الدبلوماسية الدولية والتنمية: حسب الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعمل في انسجام تام تتمتع بصوت أعلى على الساحة العالمية مقارنة بسبع وعشرين دولة مختلفة الحجم تعمل بشكل منفصل، وإذا نظرنا إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية مجتمعة فإنها تشكل المانح الرائد في العالم للمساعدات الإنمائية، وتعمل بشكل جماعي لتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الجوع والحفاظ على الموارد الطبيعية

3–الدبلوماسية والأمن: لقد لعب الاتحاد الأوروبي، من خلال دعمه السياسي والعملي والاقتصادي، دوراً حاسماً في بناء السلام في بعض المناطق على المستوى الاقليمي. ومن الأمثلة على ذلك الحوار الذي تيسره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو، والذي أدى إلى اتفاق تاريخي في أبريل/نيسان 2013 يجري تنفيذه حالياً بدعم من الاتحاد الأوروبي.

4–المساعدات الإنسانية يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة للدول والشعوب، سواء داخل أوروبا أو خارجها، عندما تقع كوارث كبرى أو حالات طوارئ إنسانية. وبشكل جماعي، يعد الاتحاد الأوروبي والدول المكونة له المانح الرائد للمساعدات الإنسانية في العالم. ففي كل عام، يوفر الاتحاد الأوروبي الغذاء والمأوى والحماية والرعاية الصحية والمياه النظيفة لأكثر من 120 مليون ضحية من ضحايا الكوارث والصراعات في أكثر من 80 دولة.[5]

خامسا : صلاحيات وأدوات السياسة الخارجية للبرلمان الأوروبي

على الرغم من دوره الرسمي المحدود في صنع القرار المتعلق بالسياسة الخارجية، فقد دعم البرلمان مفهوم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة منذ نشأته وسعى إلى توسيع نطاقه.

تطلب المادة 36 من معاهدة الاتحاد الأوروبي من الممثل الأعلى التشاور مع البرلمان بانتظام حول الجوانب الرئيسية والخيارات المتخذة بموجب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وإبلاغ البرلمان بتطور السياسة. يعقد البرلمان مناقشات مرتين في السنة حول تقارير التقدم في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ويطرح الأسئلة والتوصيات على المجلس والممثل الأعلى.

[5] [5]The European Union Key European Union achievements and tangible benefits.

وقد تعزز حق البرلمان في الحصول على المعلومات والتشاور بشأن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة/السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة من خلال إعلان الممثل الأعلى بشأن المساءلة السياسية

في عام 2010، المرفق بقرار البرلمان بشأن إنشاء هيئة العمل الخارجي الأوروبي. وقد نص الإعلان، من بين أمور أخرى، على:

—تعزيز وضع "اجتماعات التشاور المشتركة"، التي تسمح لمجموعة معينة من أعضاء البرلمان الأوروبي بلقاء نظرائهم من اللجنة السياسية والأمنية للمجلس، وخدمة العمل الخارجي الأوروبي والمفوضية لمناقشة مهام السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة المدنية المخطط لها والمستمرة؛

—التأكيد على حق "اللجنة الخاصة" في البرلمان في الوصول إلى المعلومات السرية المتعلقة بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة والسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، والتي تستند إلى اتفاق بين المؤسسات لعام 2002؛

—إجراء تبادلات لوجهات النظر مع رؤساء البعثات ورؤساء الوفود وغيرهم من كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعات اللجان وجلسات الاستماع في لجان البرلمان، بما في ذلك تبادل وجهات النظر في لجنة الشؤون الخارجية

(AFET)مع رؤساء وفود الاتحاد الأوروبي المعينين حديثًا أو الممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي (EUSRs)الذين يعتبرهم البرلمان مهمين استراتيجيًا،قبل توليهم مناصبهم؛

– تكليف الممثل الأعلى بالمثول أمام البرلمان مرتين على الأقل في السنة لتقديم تقرير عن الوضع الحالي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة والإجابة على الأسئلة.

بالإضافة إلى هذا الحوار السياسي، يمارس البرلمان سلطته من خلال الإجراءات الميزانية. وباعتباره أحد أذرع السلطة الميزانية للاتحاد الأوروبي، يجب على البرلمان الموافقة على ميزانية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة السنوية. وتحدد اتفاقية بين المؤسسات في ديسمبر 2020 بشأن الانضباط الميزانية الإطار للموافقة السنوية والبنية الأساسية لميزانية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فضلاً عن آليات إعداد التقارير. ويتولى البرلمان والمجلس مسؤولية إعداد وتنفيذ السياسات المالية والنقدية المشتركة.

إقرار التشريعات التي تحدد الإطار لتمويل التعاون الدولي للاتحاد الأوروبي والمساعدات، على أساس اقتراح المفوضية. ويقوم البرلمان بفحص عمليات خدمة العمل الخارجي الأوروبي بشكل منتظم ويقدم لها

اقتراحات بشأن القضايا البنيوية، بدءًا من التوازن الجغرافي والجنساني إلى تفاعلها مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى والخدمات الدبلوماسية للدول الأعضاء. كما يعقد البرلمان مناقشات منتظمة مع الممثل الأعلى وممثلي الاتحاد الأوروبي المعينين لمناطق أو قضايا معينة. كما يلعب البرلمان دورًا في مراقبة التفاوض وتنفيذ الاتفاقيات الدولية. ويشترط موافقة البرلمان قبل أن يتمكن المجلس من إبرام مثل هذه الاتفاقيات.[6]

سادسا: تحدي سياسة خارجية موحدة

إن الاتحاد الأوروبي يصوغ وينفذ بشكل متزايد سياسته الخارجية والأمنية في ظل القيود التي تفرضها عليه الخلافات الداخلية، والمنافسة المتعددة الأقطاب. وفي حين أن مثل هذه التحديات السياقية قد تمنع الاتحاد الأوروبي من تبني سياسة خارجية وأمنية طموحة، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قد طوروا سبلًا للتخفيف من تأثيرها، ومن خلال التدابير المؤسسية والوظيفية والدبلوماسية، تمكن الاتحاد الأوروبي من الحد من التأثير السلبي للعوامل السياقية على سياسته الخارجية والأمنية تجاه الصراعات والأزمات.

ثلاث تحديات سياقية تواجه سياسة الأمن والسلم الأوروبي تتمثل التنافس الداخلي والتفتت الإقليمي، والتنافس المتعدد الأقطاب كعوامل سياقية غير متبادلة الحصر تجعل من الصعب على الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء إعطاء التوجيه والمحتوى والاستدامة لسياسة الأمن والسلم الأوروبي وخاصة توفير استجابة متماسكة للصراعات والأزمات، وفي حين أن هذه العوامل السياقية أثرت لفترة طويلة على سياسة الأمن والسلم الأوروبي، فقد أصبحت بارزة بشكل خاص على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية.

أولا التنافس الداخلي

لقد استفاد التكامل الأوروبي لفترة طويلة من ما يسمى "الإجماع المتساهل" الذي نادرًا ما ظهر فيه الاتحاد الأوروبي في المناقشات المحلية. ولكن منذ معاهدة ماستريخت 1993، وخاصة الاستفتاءات على المعاهدة الدستورية الفاشلة (2005) وأزمة منطقة اليورو (2010–2015)، أصبح التكامل الأوروبي محل نزاع متزايد في الساحات الداخلية.

[6] Ibid, 2-3.

أولاً، وضع الجهات الفاعلة المتنافسة قد تكون هذه جهات حكومية، تحدد رسميًا المصالح الوطنية وتدافع عنها، فالتنافس الحكومي مباشر وتأثيره على الاتحاد الأوروبي شديد، نظرًا لأن معظم القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية تُتخذ بالإجماع، ومع ذلك، قد يأتي التنافس أيضًا من جهات أخرى، قد يعارض الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الأحزاب السياسية المتشككة في أوروبا أو القومية (عندما تكون في المعارضة)، وجماعات المصالح، وصانعي الرأي، واللاعبين الإعلاميين، معايير الاتحاد الأوروبي أو المواقف الراسخة أو الممارسات الراسخة. تمارس الجهات الفاعلة غير الحكومية نفوذًا سياسيًا بشكل غير مباشر من خلال حشد الدعم العام لانتقاد سياسات الاتحاد الأوروبي أو لبناء خطابي سلبي للاتحاد الأوروبي نفسه، حيث ينتهي الأمر حتى بالحكومات المؤيدة للاتحاد الأوروبي بحوافز محلية أقل لاستثمار رأس المال السياسي. [7]قد يطعن الفاعلون المحليون في سياسة محددة للاتحاد الأوروبي، ولكن يمكنهم أيضًا الطعن في الاتحاد الأوروبي (وبالتالي سياسة الأمن والدفاع الأوروبية) باعتباره كيانًا سياسيًا.

ثانيا التفتت الإقليمي التفتت الإقليمي هو العملية التي تتآكل بها سلطة الدولة (الدولة التي تمتلك الاحتكار الشرعي لوسائل العنف والقدرة على وضع القواعد وإنفاذها) وقواعد الاشتباك الإقليمية أو تنهار تمامًا إن التفتت يجعل من الصعب للغاية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إنتاج تحليل مشترك للصراع وبالتالي التوصل إلى فهم مشترك لما ينبغي أن تكون عليه أولوياتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التفتت يولد الحاجة إلى أن ينخرط الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع نظراء مختلفين، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية التي لا تربطها بها علاقات دبلوماسية. إن التحليل المشترك للصراع والانخراط مع الجهات الفاعلة غير الحكومية أمر صعب بشكل خاص بالنسبة للاتحاد الأوروبي لأنه يفتقر إلى العديد من الصفات المشابهة للدولة (على سبيل المثال، أجهزة الاستخبارات). إن التفتت يعني أن الاستجابات السياسية يجب أن تكون متعددة الأوجه (أي تمتد إلى مجالات سياسية مختلفة) ومتكاملة، مما يخلق بدوره مشكلة التنسيق (بما في ذلك بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء) فضلاً عن تخصيص الموارد وتوزيعها.

ثالثا المنافسة متعددة الأقطاب

[7] Riccardo Alcaro, Hylke Dijkstra, Re-imagining EU Foreign and Security Policy in a Complex and Contested World. THE INTERNATIONAL SPECTATOR 2024, VOL. 59, NO. 1, 1–18

وأخيرًا، تحدث المنافسة متعددة الأقطاب عندما تتعامل قوى كبرى و/أو إقليمية متعددة مع الأزمات والصراعات استنادًا إلى وجهات نظر متناقضة بشأن الأنظمة الإقليمية، والعالمية، وتُضفي الأزمات والصراعات "طابعًا جيوسياسيًا" كلما لم تعد تُفسَّر على أنها مشاكل عابرة للحدود الوطنية يتحمل المجتمع الدولي أو المنظمات الإقليمية مسؤولياتها، بل باعتبارها مسارح تكتيكية لمنافسات استراتيجية نظامية.[8]

[8] Ibid, 3-5.

قائمة المراجع

1-The European Union Key European Union achievements and tangible benefits.(https://european-union.europa.eu/priorities-and-actions/eu-priorities/achievements_en).

2-HM Gouvernement, Review of the Balance of Competences between the United Kingdom and the European Union.

3- Michal Malovec, FOREIGN POLICY: AIMS, INSTRUMENTS AND ACHIEVEMENTS.04/2024(https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_5.1.1.pdf).

4-The European Union Key European Union achievements and tangible benefits.

.

5- Riccardo Alcaro, Hylke Dijkstra, Re-imagining EU Foreign and Security Policy in a Complex and Contested World. THE INTERNATIONAL SPECTATOR 2024, VOL. 59, NO. 1, 1–18

6-l'Union européenneFacile à lire – : https://european-union.europa.eu/easy-read_fr)

L'Union européenne(